E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2004/IG.1/3
22 December 2004
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

لجنة التنمية الاجتماعية
الدورة الخامسة
بيروت، ٢٩-٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥

البند الخامس (أ)

متابعة توصيات الدورة الرابعة للجنة التنمية الاجتماعية

قبل التطرق إلى عرض تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الرابعة، تجدر الإشارة إلى: تداخل تنفيذ عدد كبير من هذه التوصيات مع بعضها البعض، وقد جاء عرضها منفصلاً لغرض التوضيح فقط؛ أهمية هذه التوصيات بالنسبة إلى الإسكوا التي سعت إلى تنفيذها بصورة شبه كاملة وتحويلها إلى واقع عملي لتلبية حاجات الدول الأعضاء.

أوصت لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الرابعة بما يلي:

(١) تسهيل مهمة الأمانة التنفيذية للإسكوا في تنفيذ مشروع السياسات الاجتماعية، نظراً لأهميته، ودعوة الدول إلى المشاركة في أنشطته؛

في سياق تنفيذ الإسكوا للمرحلة الثانية من مشروع السياسات الاجتماعية، تولت الدول الأعضاء عبر هيئات ومؤسسات مختلفة تقديم المساعدة المطلوبة للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد التقارير القطرية الخاصة بالسياسات الاجتماعية، وكذلك المعلومات المطلوبة لإعداد التقرير الإقليمي للسياسات الاجتماعية المتكاملة. وللعلم فقد استهدف إصدار التقارير القطرية توفير معلومات ومؤشرات حول أثر السياسات الاجتماعية على قطاعات رئيسة مثل: الصحة والتعليم والعمالة والسكن، وأثرها على الفقر وشبكات الأمان والأسرة بما في ذلك فئات معرضة، مثل المرأة والشباب وكبار السن. أما التقرير الإقليمي فيستهدف تثبيت مفهوم توافقي ملائم للسياسات الاجتماعية في المنطقة العربية، كما يحدد وظائف هذه السياسات والمسائل الحيوية التي تواجهها، وصولاً لاقتراح نموذج منطقي وخصائص هيكلية لعملية صياغة السياسات الاجتماعية وتنفيذها، بما في ذلك التركيز على الظروف الواقعية التي تعزز هذه العملية. ويخلص التقرير إلى تقديم مؤشرات حول نتائج السياسات الاجتماعية، وتوصيات لتطبيق هذه السياسات على المستويين الإقليمي والوطني.

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي.

(٢) إنشاء لجنة للمرأة تتكون من ممثلين عن الدول الأعضاء في الإسكوا وتتولى تحديد الأولويات ورصد التطورات وتنسيق الخطط والبرامج المتعلقة بالمرأة؛

في ضوء الأوضاع التي تحيط بالمرأة العربية والعقبات والتحديات التي تواجهها، أقرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) إنشاء لجنة للمرأة كهيئة فرعية تابعة لها، وذلك في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، على غرار ما هو معمول به في اللجان الإقليمية الأخرى. وأوكلت إلى هذه اللجنة مهمة تحديد أولويات برامج عمل الإسكوا وخططها المتوسطة الأجل فيما يتعلق بالمرأة. كما كلفت برصد تطورات وضع المرأة والمؤشرات والإحصاءات المرتبطة بذلك بغية وضع سياسة متكاملة للنهوض بها وتمكينها. وعلى اللجنة أيضاً رصد التقدم المحرز في أنشطة الأمانة التنفيذية للإسكوا فيما يتعلق بالمرأة، ومتابعة المؤتمرات الدولية والإقليمية ومشاركة الدول الأعضاء فيها، وتنسيق الجهود بين الدول الأعضاء على صعيد تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عنها، وتنسيق العمل على المستوى الإقليمي لاتخاذ مواقف موحدة بهذا الصدد في المحافل الدولية.

لن يتطرق هذا التقرير بصيغته الموجزة إلى باقي التوصيات بشأن المرأة، لأن متابعة تنفيذها قد عرض في الدورة الثانية للجنة المرأة الذي عقد من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليو ٢٠٠٤.

(٣) التأكيد على أهمية استكمال الترشيحات لعضوية الهيئة الاستشارية للمنظمات غير الحكومية لدى الإسكوا من قبل الدول التي لم ترشح ممثلين لها بعد، ودعوة الأمانة التنفيذية للإسكوا إلى الإسراع في عقد الاجتماع السنوي الأول للهيئة لتحديد مهامها وبرنامج عملها، وخاصة في مجال الشراكة مع الحكومات وتنسيق المواقف الإقليمية على المستوى الدولي، وتقديم تقرير بهذا الشأن إلى الدورة الخامسة للجنة التنمية الاجتماعية؛

استكملت جميع الدول الترشيحات لعضوية الهيئة الاستشارية للمنظمات غير الحكومية لدى الإسكوا. وقد عقدت الأمانة التنفيذية للإسكوا الاجتماع السنوي الأول للهيئة بتاريخ ١-٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وأصدر الاجتماع تقريره ضمن الوثيقة رقم E/ESCWA/SDD/2003/WG.5/7. وقد تمحورت المناقشات حول معايير اعتماد المنظمات غير الحكومية لدى الإسكوا، وتحديد مهام الهيئة الاستشارية، ومرونة سلوك المنظمات غير الحكومية. وتخلل الاجتماع ورشة عمل حول مهارات التفاوض والتشبيك والترابط بين المنظمات غير الحكومية، وقد أسفرت المناقشات إلى توصيات بشأن الشراكة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية تحقيقا لأهداف التنمية الثانية على النحو الوارد في التقرير الختامي للاجتماع في الوثيقة المشار إليها أعلاه.

(٤) تعزيز البرامج التدريبية التي تتولاها شعبة التنمية الاجتماعية لتشمل وسائل تعميم الخبرات في مجال التنمية المحلية والمشاريع الصغيرة والتطوير الحضري؛

يتناول التقرير الخاص بـ "سياسات وبرامج التنمية المحلية في الإسكوا"، حجم وفعالية برامج تدريب وتأهيل الموارد البشرية في مجالات التنمية المحلية. كما يشير إلى المكاسب التي تحققت جراء تنفيذ برامج التدريب، وخاصة في مجالات التنسيق وتعزيز القدرات وتقديم المشورة الفنية لدعم تطبيق الخبرات المكتسبة لدى الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. كما يشير أيضا إلى التحضيرات والإجراءات القائمة لتعزيز مكاسب تنفيذ البرامج التدريبية، والتي يمكن للجهات المعنية بتنمية المجتمع المحلي الإستفادة منها. ويشير التقرير ذاته إلى ورشات التدريب المهني وتشغيل المشاريع التجارية الصغيرة ذات المردود المباشر على إيجاد فرص العمل المنتج ومكافحة البطالة والفقر.

إضافة لذلك، جرى تعزيز القدرات الوطنية في مجال صياغة السياسات السكانية عبر تنظيم ورش عمل متخصصة ضمت باحثين ومتخذي القرار استهدفت تمكين القدرات الوطنية من التعرف على أهمية صياغة سياسات متكاملة تشمل البعدين السكاني والإنمائي بما في ذلك سياسات الصحة الإنجابية وتكاملها مع عملية تخطيط التنمية. كما جرى تعزيز القدرات الوطنية عبر التدريب على البرمجيات الإلكترونية ذات الصلة بالجوانب الكمية الخاصة بعملية تكامل هذه السياسات. وتولت الإسكوا أيضاً تعزيز برامجها التدريبية الهادفة إلى الدمج الاجتماعي للمعوقين عبر ضمان إمكانية حصول هؤلاء المعوقين على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإعطائها الصفة القانونية. وأخيراً، فقد تعززت جهود الإسكوا في مجال تطوير إحصاءات النوع الاجتماعي كأداة لصياغة السياسات والتحليل، وفي مجال جهود التدريب بشأن المؤشرات والأهداف الإنمائية لألفية الأمم المتحدة، بالإضافة إلى الجهود المثمرة في دعم قدرات الأنظمة الإحصائية الوطنية في بلدان الإسكوا وتعزيز تبادل الخبرات فيما بينها والمساهمة في خلق الكوادر الإحصائية الكفوءة.

(٥) تعزيز الخدمات الاستشارية التي تقدمها الإسكوا في مجال استراتيجيات وسياسات التنمية الاجتماعية، وكذلك في مجالات تقويم وتطوير البرامج والخطط الخاصة بالمرأة، ومشاركة المجتمع المدني؛

تعد الخدمات الاستشارية التي يقدمها المستشارون الإقليميون في الإسكوا إحدى أهم أدوات الدعم والمساعدة الفنية التي تقدَّم للدول الأعضاء. ويتم تحقيق هذه الخدمات الاستشارية بناءً على طلب تقدمه الدولة المعنية. وقد قدمت الإسكوا خدمات استشارية في مجال استراتيجيات وسياسات التنمية الاجتماعية لكل من الأردن والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية واليمن. كما ساهمت الإسكوا في اجتماعات المجلس الاستشاري للتحضير للتقريرين الثاني والثالث للتنمية الإنسانية العربية. وقدمت الإسكوا خدمات استشارية في مجال تطوير القدرات الإحصائية لدولة الإمارات العربية المتحدة وللمجلس الأعلى لشؤون الأسرة في دولة قطر ولجهاز الإحصاء المركزي في الجمهورية العربية السورية، وكذلك لجهاز الإحصاء المركزي في اليمن. وقدمت الإسكوا أيضاً خدمات المشورة الفنية في إطار برنامج التعاون مع جهات حكومية وأهلية مختلفة في مجال التنمية المحلية في لبنان، وقدمت هذه المشورة في مجال السياسات الاجتماعية في الأردن بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط. بالإضافة إلى ذلك، قدمت الإسكوا إستشارات فنية للأردن بشأن المساعدة في تحديد الأولويات ووضع خطة عمل شاملة للمشروع المتعلق بالاستراتيجية الوطنية للشباب.

الخدمات الاستشارية للدول الأعضاء في مجالات سياسات التنمية الاجتماعية، للفترة الممتدة من تموز/يوليو ٢٠٠٢ ولغاية آذار/مارس ٢٠٠٥

الدولة	المجال	التاريخ
المملكة الأردنية الهاشمية	وزارة التنمية الاجتماعية – تطوير برامج العمل المجلس الأعلى للشباب – استراتيجيات الشباب اللجنة الوطنية للمرأة – استراتيجية المرأة وزارة التنمية السياسية – استراتيجيات التنمية السياسية	آذار/مارس ٢٠٠٣ أيار/مايو ٢٠٠٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥
دولة الإمارات العربية المتحدة	دائرة التنمية الاقتصادية في حكومة دبي – تطوير الموارد البشرية	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢
مملكة البحرين	الجهاز المركزي للإحصاء – الجوانب الاجتماعية في إحصاءات الجندر	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

الدولة	المجال	التاريخ
الجمهورية العربية السورية	هيئة تخطيط الدولة – دعم في مجال إعداد الخطة العاشرة الاتحاد العام النسائي – تطوير استراتيجيات وبرامج العمل الصندوق السوري لتنمية الريف – تطوير استراتيجيات وبرامج العمل	أيار/مايو ٢٠٠٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤
جمهورية العراق	الاتحاد العام لنساء العراق – الدعم الفني في تطوير البرامج للمرأة اليونيسكو – تطوير التعليم العالي في العراق	آب/أغسطس ٢٠٠٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣
دولة قطر	مجلس التخطيط – التعاون بين الإسكوا ودولة قطر المجلس الأعلى للأسرة – مراجعة الجوانب الاجتماعية لقاعدة بيانات الأسرة	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣
المملكة العربية السعودية	وزارة الاقتصاد والتخطيط – الدعم الفني للجوانب الاجتماعية لخطة التنمية الثامنة وزارة الاقتصاد والتخطيط – الدعم الفني في مجال المرأة والتنمية لخطة التنمية الثامنة وزارة الاقتصاد والتخطيط – الدعم الفني في مجال الأسرة والمجتمع لخطة التنمية الثامنة	نيسان/أبريل ٢٠٠٤ أيار/مايو ٢٠٠٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤
الجمهورية اليمنية	وزارة التعليم الفني والتدريب المهني – التعاون الفني بين الإسكوا ووزارة التعليم الفني والتدريب المهني وزارة التعليم الفني والتدريب المهني – تطوير التوجهات الاستراتيجية للوزارة	تموز/يوليو ٢٠٠٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

(٦) التحضير لإعداد تقرير إقليمي حول تقويم وضع المرأة العربية في ضوء منهاج عمل بيجين وخطة العمل العربية للنهوض بالمرأة، يتضمن التقدم المحرز والمعوقات والتطلعات المستقبلية، وذلك تحضيراً لمناسبة مرور عشر سنوات على عقد مؤتمر بيجين؛

نظمت "الإسكوا"، بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للمرأة (UNIFEM) ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (CAWTAR)، ورشة تدريب إقليمية حول إعداد التقارير الوطنية الحكومية والأهلية للاستعراض العشري لمؤتمر بيجين (بيجين + ١٠) في القاهرة من ٢٨ آذار/مارس إلى ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ (الوثيقة رقم E/ESCWA/WOM/2004/IG.1/3). وقد ضمت الورشة ممثلين حكوميين معنيين بالتحضير لهذه التقارير الوطنية التي ستعتمد بشكل أساسي على نتائج الاستبيان الموجه إلى الحكومات. وسوف يشكل هذا الاستبيان أساساً للتقرير الإقليمي الذي تعده "الإسكوا" والذي نوقش خلال الدورة الثانية للجنة المرأة من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليو ٢٠٠٤ في بيروت. ويعتبر هذا التقرير مساهمة من الدول العربية في التقرير العالمي للاستعراض العشري لمؤتمر المرأة العالمي الرابع.

(٧) توجيه نشاطات الاندماج الاجتماعي في الإسكوا بتخصصاتها المتعددة نحو تعزيز النشاطات الميدانية والبرامج الموجهة للفئات المهمشة والمناطق الأقل استفادة من عوائد التنمية؛

في إطار توسيع المشروع الميداني الخاص بإنشاء مركز لتدريب المكفوفين على الكمبيوتر، أنشأت الإسكوا موقعاً إلكترونياً خاصاً بالمكفوفين العرب والذي يمكن الإطلاع عليه وتصفح محتوياته عبر موقع الإسكوا: www.escwa.org.lb/nfb. تم إطلاق هذا الموقع ضمن فعاليات "إجتماع فريق الخبراء الإقليمي بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة بالمعوقين"، الذي عُقد بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية

والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة في نيويورك، وهي الجهة الممولة للمشروع، وذلك في بيت الأمم المتحدة في بيروت في ٢٥ و٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٤. وكان الهدف الأساسي للاجتماع بحث سبل تحقيق تكافؤ الفرص بين المعوقين وغير المعوقين في التنمية وفي المجتمع، من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة بهم، مع التركيز بالتحديد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة بذوي الإعاقات البصرية والسمعية. وتحقيقاً لذلك، ركّز الاجتماع على محاور رئيسية هي: (أ) تبادل المعلومات والتوعية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة الخاصة بذوي الإعاقات البصرية والسمعية والمتوافرة في القطاع الخاص في الدول المتقدمة والدول العربية؛ (ب) مراجعة الوضع الراهن على صعيد الدول العربية في مجال استخدام ذوي الإعاقات البصرية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من منظور إحصائي؛ (ج) دراسة أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين نوعية حياة ذوي الإعاقات في الدول العربية؛ (د) المبادئ التوجيهية الأساسية المتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الملائمة لحاجات ذوي الإعاقات البصرية في الدول العربية؛ (هـ) إطلاق موقع إلكتروني موجه إلى ذوي الإعاقات البصرية في الدول العربية.

(٨) تقييم المشاريع التي تنفذها الأمانة التنفيذية للإسكوا في بلدان المنطقة بهدف ترويج منهجية موضوعية للتقويم وتلافي تكرار البرامج والمشاريع التي لم تحقق أهدافها التنموية بالصورة المطلوبة؛

تعمل الأمانة العامة للإسكوا، على تعزيز عملية رصد وتقويم برامجها ومشروعاتها إستناداً إلى منهج الإدارة المبنية على النتائج، وفي هذا السياق يجري اعتماد مناهج حديثة وأدوات مناسبة لقياس وتقويم جدوى وأهمية وكفاءة مردود واستمرارية مشاريع التعاون الفني ضمن إطار برنامج عمل الإسكوا. وتوخياً للموضوعية والدقة، ينبغي إدراج عملية رصد والتقويم في صلب مرحلة تخطيط المشاريع. لذلك، فقد اعتمدت الأمانة العامة تصميماً حديثاً لوثائق المشاريع واعتمدت أيضاً منهجية محددة لتقارير المتابعة بحيث تؤكد على استخدام إطار منطقي لأنشطة الرصد والتقويم. وبهدف ضمان الاتساق بين برامج الإسكوا ومشروعاتها المختلفة، تقوم الأمانة حالياً بتطوير استراتيجية حديثة للتعاون الفني بهدف إرشاد تصميم المشاريع المستقبلية. وبدءاً من هذه الفترة البرامجية، أعدت الإسكوا برنامجاً لمنهجية التقويم الذاتي، وهو البرنامج الذي ينطبق على مشروعات تنمية المجتمع المحلي. إن المحصلة الإجمالية لهذا التقويم تظهر جلياً في تقرير خاص بسياسات وبرامج التنمية المحلية أعدته الإسكوا ليقدم إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الخامسة. كما تعرض الأمانة العامة أيضاً مسألة بناء القدرات في تخطيط البرامج والمشاريع، وكذلك في رصدها وتقويمها، وفق مجموعة من نشاطات التدريب المقررة لعامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

(٩) العمل على مواصلة تحديث القوانين والتشريعات لمواكبة التغييرات المطلوبة إيفاءً للمقررات والتوصيات والتعهدات الصادرة عن المؤتمرات الدولية والإقليمية؛

انسجاماً مع ضرورة توفير قواعد المعلومات الخاصة بالتشريعات والقوانين المعنية بالديمقراطية وأنظمة الحكم، ونظراً لأهميتها فيما يخص السياسات الاجتماعية التي تقع ضمن أولويات الإسكوا، فقد تولت الإسكوا إصدار مقاربة بشأن أنظمة الحكم العربية وقياس الديمقراطية والتنمية. تضمنت الأجزاء المختلفة لهذه المقاربة استعراض النصوص القانونية التي تشكل ركائز الأنظمة السياسية، وهي الدساتير وقوانين الانتخابات. وبينت هذه المقاربة أن غالبية الدول العربية قد ارتكزت على بنيان قانوني جيد. فمعظم الدساتير العربية تؤكد على أسس الديمقراطية، وعلى التزامها وحرصها بشأن حقوق الإنسان والحريات العامة. لكن الممارسة الفعلية للحكم في هذه الدول تشير إلى التفاوت ما بين النظرية والواقع.

جرى تدعيم هذه المقاربة الحقوقية بمواد النصوص الدستورية والقانونية التي تتناول المواضيع التي تتصل، بشكل أو بآخر، بالمفهوم الديمقراطي. وقد ترجمت عملية الدعم هذه من خلال الجداول المقارنة التي هي كناية عن خلاصة تحليلية تسمح برؤية مقارنة شاملة. وقد صيغت هذه الجداول بطريقتين: طريقة أولى تسمح بتخريجها بصيغة ورقية أضيفت إلى ملاحق الدراسة، وطريقة أخرى معلوماتية تسمح باعتمادها كوسائل استرجاعية في قاعدة المعلومات القانونية. تعتبر هذه الجداول طريقاً مختصراً وسريعاً لرؤية شاملة ومقارنة للسلطات الدستورية في الدول العربية، سواء السلطة التنفيذية بمكوّنيها: رئاسة الدولة والحكومة، أو السلطة التشريعية، أو السلطة القضائية بما أنيط بها من صلاحيات تدعم الديمقراطية.

أما قاعدة المعلومات التي تشكل فرعاً ثانياً من هذه المقاربة فقد تضمنت، إلى جانب الدراسة وملاحقها، أنواعاً من المعلومات، بينها: معلومات قانونية (نصوص وجداول مقارنة)؛ ومراجع فقهية تناولت الموضوع وشكل بعضها مصادر الدراسة التحليلية. فيما يخص المعلومات القانونية، فقد احتضنت قاعدة المعلومات بشكل شبه كامل جميع النصوص الأساسية التي ترتكز إليها أنظمة الحكم في الدول العربية. وقد بلغ مخزون قاعدة المعلومات لهذه الجهة حوالي ١٩٢ نصاً، جرى توثيقها عبر لائحة من "المفاهيم-المصطلحات" المتعلقة بشكل مباشر بموضوع الدراسة. ولتسهيل ربط التحليل الحقوقي لأنظمة الحكم بالمواد القانونية التي يستند إليها، فقد تم وضع جداول بيانية مقارنة تساعد على قراءة الوضع في الدول العربية تجاه أي من المواضيع الواردة في الجدول. إضافة إلى هذا التصميم الذي وُضع لخدمة الدراسة التحليلية، فقد لحظت هندسة قاعدة المعلومات القانونية إمكانية تصفح أي مادة من موادها عبر تقنية الاسترجاع الحر، أي باستعمال أية كلمة مفتاحية. أما بالنسبة للمراجع الفقهية، فبلغ عدد ما احتضنته قاعدة المعلومات ٣ ٥٤٣ مرجعاً، جرى اعتماد بعضها كمراجع رئيسية للدراسة التحليلية وقد بلغ عددها ١ ٠٣٤ مرجعاً.

(١٠) تعزيز التعاون والتنسيق بين الإسكوا وجامعة الدول العربية ومنظماتها ومنظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، بشأن مراجعة وتقييم ما تم تنفيذه بعد مرور عشر سنوات على المؤتمرات الدولية المنعقدة في التسعينات، مع الآليات المؤسسية واللجان والمجالس الوطنية؛

في سياق تنفيذ التوصية الواردة أعلاه، أطلقت الإسكوا نظاماً إلكترونياً يحاكي واقع السياسة السكانية في الدول العربية. أنشئ هذا النظام خصيصاً لرصد ومتابعة تنفيذ الغايات والأهداف السكانية المرسومة لمنتصف ونهاية العقد الحالي التي خلص إليها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٤ والدورة الاستثنائية الحادية والعشرون للجمعية العامة، عام ١٩٩٩ وقمة الألفية للتنمية. ويمكّن هذا النظام من: (أ) توفير المعلومات الكافية لرصد السياسات السكانية في المنطقة وتحديد البلدان التي تعمل على تنفيذ مقررات المؤتمر الدولي للسكان؛ (ب) إجراء المقارنات الدولية بين بلدان المنطقة على صعيد صياغة السياسات؛ (ج) تسهيل مهام اللجان الوطنية للسكان في البلدان العربية في مجال تقويم السياسات والاستراتيجيات السكانية؛ (د) تعزيز دور الباحثين وصانعي القرار في مجال التحليل المقارن للسياسات السكانية، و(هـ) تعزيز قدرات الدول العربية في مجال دمج قضايا السكان والنوع الاجتماعي في الخطط والبرامج الوطنية. ويتضمن نظام معلومات السياسات السكانية معلومات عن السياسات السكانية التي تبنتها الدول العربية ويربط بينها وبن المؤشرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية بما فيها تلك المتعلقة بأهداف الألفية الثالثة. ورافق تطوير النظام، إعداد مطوية باللغتين العربية والإنجليزية تحت عنوان: "نظام معلومات السياسات السكانية في الدول العربية، رصد أهداف وغايات العقود الأولى للألفية الثالثة ونشر حزمتين للمعلومات (Information Kits) "السياسات السكانية ومؤشراتها في العالم العربي" و"نظام معلومات السياسية السكانية في الدول العربية: سياسات وآفاق مستقبلية، ويمكن الحصول على هذا النظام بواسطة قرص مدمج أو عبر زيارة الموقع الإلكتروني الخاص به: http://ppis.escwa.org.lb.

تولت الإسكوا متابعة تنفيذ توصيات المؤتمرات الدولية للسكان فنظمت بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية، المنتدى العربي للسكان في بيروت من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بمناسبة مرور عشر سنوات منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤). وهدف هذا اللقاء إلى إجراء تقييم ومراجعة للانجازات التي تحققت خلال العشر سنوات الأولى بعد مؤتمر القاهرة و تشخيص التحديات التي تواجه التنفيذ وتامين الالتزام بمبادئ المؤتمر. كما هدف إلى بلورة القضايا والفرص الناشئة وتبادل الخبرات حول مختلف جوانب السكان والتنمية لاستخلاص وتعميم الدروس والممارسات الناجحة والرائدة التي يمكن تطبيقها في بلدان أخرى في المنطقة وذلك من خلال تقديم منظور متعدد الأوجه في مجالات السكان والتنمية والفقر والنوع الاجتماعي والشباب والصحة والحقوق الإنجابية.

هذا واختتم المنتدى العربي للسكان أعماله بإصدار إعلان بيروت ٢٠٠٤، الذي تضمن دعوة الحكومات العربية إلى تفعيل السياسات السكانية واستراتيجيات التنمية البشرية في إطار برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتطوير مصادر التمويل الذاتية. كما دعا الإعلان المجتمع المدني والحكومات إلى تعميق التعاون لتهيئة بيئة مؤاتية للشراكة في مجال السكان والتنمية في مناخ من الشفافية والديمقراطية. وتضمن تأكيداً لأهمية إيلاء الشباب كافة الأولوية والرعاية ودعم البرامج التي تستهدف الوفاء باحتياجاتهم وتحسين نوعية حياتهم وفتح آفاق مشاركتهم الفاعلة. وأشار الإعلان إلى أهمية قيام الشركاء كافة المعنيين بالسكان والتنمية بترجمة توصيات المنتدى إلى تعهدات والتزامات من خلال برامج ومشاريع جديدة مؤكداً على أهمية تنويع مصادر التمويل لتشمل المصادر الوطنية والإقليمية والدولية وأهمية وفاء الدول والمؤسسات المانحة بالتزاماتها المالية التي تعهدت بها في المؤتمر الدولي للسكان.

في ضوء الأهمية التي يكتسبها المتغير السكاني باعتباره عاملاً مهماً يجب الأخذ به عند إعداد لبرامج وخطط التنمية ونظراً للارتباط الوثيق بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيزاً للتوصيات التي خرج بها المؤتمر الدولي للسكان والتي تؤكد على أهمية نشر البيانات السكانية والديمغرافية التي تدعم مسالة إدماج السكان بالتنمية، صدرت عن الإسكوا مطوية بعنوان: الملامح الديمغرافية للدول العربية E/ESCWA/SDD/2003/Booklet.2. ويتضمن هذا العمل دراسة تحليلية ورسوماً بيانية لمستويات واتجاهات المؤشرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية كحجم السكان، والنمو والتركيب والتوزيع السكاني، اتجاهات ومستويات الخصوبة، الوفيات والعمر المتوقع عند الولادة. كما تبحث هذه الدراسة التبعات المستقبلية على مسار التنمية في المنطقة إنطلاقاً من تقديرات هذه المؤشرات للعشرية المقبلة، وهو التاريخ الذي حدد لتنفيذ أهداف الألفية للتنمية. وفي إطار نشر المعرفة وتعزيز المعلومات المتعلقة بديناميكيات السكان والتنمية، تم نشر تقرير السكان والتنمية العدد الأول: ندرة المياه في العالم العربي. ويبحث هذا التقرير حدة نقص المياه العذبة في المنطقة وأثره على حياة الناس والتحديات التي تواجه البلدان العربية في مواجهة الطلب المتزايد لسكانها على المياه المأمونة. كما تنظر الورقة في الاتجاهات السكانية في المنطقة وفي الخيارات والاستراتيجيات المتاحة للبلدان العربية في إدارة إمداداتها النادرة من المياه العذبة، وفي أهمية إدارة الطلب من خلال حفظ المياه واستخدام تكنولوجيات كفوءة وكذلك في وسائل لتخفيف الضغط الطويل الأجل على المياه من خلال الحد من سرعة النمو السكاني وتحسين خدمات الصحة الإنجابية مما يمكن أن يساهم في تحقيق التنمية المستدامة المنصفة إجتماعياً (E/ESCWA/SDD/2003/12).

على صعيد الإعلام والاتصال والتثقيف، قامت الإسكوا بتطوير وتحديث موقع خاص بالمعلومات السكانية في منطقة غربي آسيا بعنوان "شبكة المعلومات السكانية لغربي آسيا". يشكل هذا الموقع بوابة هامة للحصول على المعلومات والبيانات السكانية بمختلف مجالاتها على الصعيد القطري والإقليمي والعالمي، ويتميز بكونه من أوائل المواقع الشاملة لخدمة الاحتياجات الوطنية والإقليمية في مجال البحث

الديمغرافي والسكاني. وتعمل هذه الشبكة على نشر البيانات السكانية والديمغرافية بواسطة الإنترنت وتحتوي على مجموعة من "الوصلات" المتصلة بقواعد عالمية للبيانات، كما تعمل على عرض أهم وأحدث الأنشطة المتعلقة بالسكان والتنمية وعلى نشر آخر المستجدات العلمية في مجال العلاقة بين السكان والتنمية. ويمكن الوصول إلى هذا الموقع من خلال: http//www.escwa.org.lb/popin.

(١١) دراسة الآثار الاجتماعية للعولمة، وبالأخص على سوق العمل وعلى التنمية الاجتماعية؛ وربط ذلك بإتاحة فرص العمل غير التقليدية خاصة بالنسبة للمرأة؛

تستهدف الإسكوا بلورة رؤية موضوعية بشأن المجتمع المستهدف جراء السياسة الاجتماعية، وهي الرؤية التي لا يمكن وضعها أو تنفيذها بمعزل عما تفرضه العولمة من تأثيرات حاسمة على المستوى الاجتماعي. وبناءً على مفهوم أن العولمة الاجتماعية لا تتمتع بنفس الأهمية التي تتمتع بها العولمة الاقتصادية من حيث الدرس وأعمال البحث في أدبيات التنمية، علماً بأن سلبيات العولمة الاجتماعية قد تكون أشد خطورة على مجتمعات دول المنطقة، رأت الإسكوا تنفيذاً للتوصية الواردة أعلاه بأن من واجبها إغناء أعمال البحث الدقيق في هذه المسألة للوصول إلى استغلال النواحي الإيجابية للعولمة والمحافظة على الإيجابيات الاجتماعية. وفي تحضيرها لاجتماع الخبراء المخصص لدراسة تأثيرات العولمة على التماسك الاجتماعي المزمع عقده في حزيران/يونيو ٢٠٠٥، أصدرت الإسكوا سلسلة من الدراسات بشأن سياسات تكوين المهارات وتقليص البطالة والتعليم واكتساب المهارات وأسواق العمل في أقطار مجلس التعاون الخليجي، واتجاهات وتحديات السياسات الخاصة بانتقال العمالة، فضلاً عن دراستين شاملتين استعرضت ميادين العولمة وتأثيراتها على المستويين الدولي والإقليمي تحت عنوان "الاستجابة للعولمة: سياسات تكوين المهارات وتقليص البطالة" (E/ESCWA/SDD/2003/5) و"التعليم، اكتساب المهارات وأسواق العمل في أقطار مجلس التعاون الخليجي" (E/ESCWA/SDD/2003/6)، إضافة إلى ترجمة الدراسة المعنونة "أياد مرئية، تحمّل المسؤولية من أجل التنمية الاجتماعية" تضمنت تحليلاً معمقاً لمقومات التنمية الاجتماعية الشاملة على المستوى العالمي. وفي الإطار ذاته، أعدت الإسكوا دراسة حول "الاستجابة للعولمة: الاتجاهات التحديات والسياسات الخاصة بانتقالات العمالة وديناميكيات السكان"، ركزت على العلاقة المتشابكة الأبعاد بين المتغيرات الديموغرافية والتحديات التي تفرزها العولمة وانعكاسات هذه العلاقة على أسواق العمل وانتقالات العمالة في الدول العربية.

(١٢) التأكيد على أهمية التكامل الإقليمي في قضايا الحد من الفقر والبطالة ووضع مؤشرات لقياس الإنجازات المحققة في تنفيذ خطط العمل والبرامج المعنية بالنهوض بالمرأة؛ ووضع السياسات الاجتماعية المتكاملة والسياسات السكانية؛

وفي إطار رفع مستوى الكفاءات الوطنية في مجال صياغة السياسات السكانية وتنفيذها وتقييمها ودمجها في خطط التنمية، نظمت الإسكوا ورشة عمل إقليمية حول تكامل السياسات السكانية بما فيها سياسات الصحة الإنجابية، مع التخطيط للتنمية وذلك بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والمركز الديمغرافي بالقاهرة من ٢٨ ولغاية ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٢. وشارك في الورشة خبراء في مجال صياغة السياسات والاستراتيجيات السكانية وفي مجال التخطيط لبرامج الصحة الإنجابية من كل من الأردن، تونس، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، السودان، العراق، عُمان، فلسطين، لبنان، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، واليمن. وصدر تقرير عن أعمال الورشة ضمن الوثيقة (E/ESCWA/POP/2002/1).

وفي الإطار ذاته عقدت الإسكوا إجتماعاً إقليمياً حول إدماج الأبعاد السكانية في التخطيط للتنمية في شرم الشيخ في الفترة من ١٧ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة

للسكان وجامعة الدول العربية ومشاركة خبراء وطنيين من الأردن، تونس، الجمهورية العربية السورية، السودان، العراق، عُمان، قطر، الكويت، لبنان، مصر، البحرين، المملكة العربية السعودية، المغرب، اليمن، والإمارات العربية المتحدة. وجاءت توصيات الاجتماع لتؤكد على أهمية الاستقرار الأمني والسياسي في المنطقة العربية ودوره في تحقيق غايات وأهداف التنمية، وأهمية التزام الحكومات العربية والدول المانحة في كل ما يتصل بتطبيق برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية واعتبار إدماج قضايا السكان في خطط التنمية هدفاً إستراتيجياً يجب تحقيقه على المدى القريب تلبية للاحتياجات الإنمائية والاجتماعية والصحية. كما اتفق المشاركون عن وجوب صياغة سياسات إجتماعية واقتصادية ملائمة تضمن الاستفادة الفورية من فرصة النافذة الديمغرافية التي ستمر بها المنطقة قريباً وطالبوا الحكومات العربية بمراجعة وتبني سياسات ملائمة للنمو الاقتصادي تسهم في إيجاد فرص عمل، وتخفف من حدة الفقر، وتؤدي إلى الحد من الهجرة الدولية (E/ESCWA/SDD/2004/3).

كما أعدّت الإسكوا تقريراً حول الأهداف الإنمائية للألفية يحتوي على بيانات وتحليل حول الفقر والبطالة في المنطقة؛ بالإضافة إلى دراسة حول "الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكوا" E/ESCWA/SDD/2003/25.

وقدمت الإسكوا استشارة فنية للأردن للمساعدة في وضع نظام معلومات متكامل حول الفقراء وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية على المستويات المحلية والإقليمية، وربط هذا النظام مع الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة. كما قامت الإسكوا بالمشاركة في اجتماع المراجعة ثلاثية الأطراف بين الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة مكافحة البطالة، لمشروع "دعم البرنامج الوطني لمكافحة البطالة" في الجمهورية العربية السورية. وساهمت الإسكوا أيضاً في مراجعة الجوانب الاجتماعية لخطة التنمية الثامنة في المملكة العربية السعودية.

(١٣) التأكيد على أهمية إجراء أبحاث في المشاكل الأسرية، ومنها الطلاق وغيره من القضايا التي قد تعترض بناء الأسرة، ووضعها ضمن أنشطة المشروع الميداني لتمكين الأسرة العربية وتعزيز دورها؛

في إطار الجهود التنموية الموجهة لتقييم وضع الأسرة العربية، أصدرت الإسكوا دراسة عن دمج أدوار الأسرة العربية وتمكينها من منظور السياسات الاجتماعية. وتركزت هذه الدراسة على بعض القضايا المفاهيمية الخاصة بالأسرة، والعوامل التي ساهمت في عملية التغيير التي تشهدها الأسرة العربية واختلاف أدوارها الاجتماعية، والمشكلات التي تعاني منها. كما تطرقت إلى تقويم البرامج المختلفة الموجهة للأسرة، وخلصت إلى مجموعة من المقترحات حول السياسات الاجتماعية الممكن اتباعها في إطار التنمية المستدامة.

وفي نفس الإطار أعلاه نظمت الإسكوا الاجتماع العربي للتقييم العشري للسنة الدولية للأسرة في ٧-٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، بالتعاون مع جامعة الدول العربية ومنظمة الأسرة العربية ودائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة. استهدف هذا الاجتماع مراجعة وتقييم ما تم تنفيذه منذ عشر سنوات من السنة الدولية للأسرة (١٩٩٤ + ١٠)، وذلك من خلال عرض الانجازات ودراستها وتقييمها وتحديد العقبات وطرح الحلول العملية لتخطي العقبات ووضع الخطط والإجراءات المستقبلية لتحقيق الأهداف المرجوة لتمكين الأسرة. وقد ركزت المناقشات على تقييم أوضاع الأسرة العربية حسب أهداف السنة الدولية للأسرة والأبعاد القانونية المتعلقة بالأسرة كقوانين الأحوال الشخصية والتشريعات والسياسات الوطنية، بالإضافة إلى أثر العولمة على الأسرة العربية من خلال أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع التركيز

على الوظائف في الأسرة العربية والتداعيات الاجتماعية للعولمة وأثرها على الأسرة العربية والشراكة والأدوار الاجتماعية في الأسرة؛ وأثر الاحتلال والحروب والنزاعات المسلحة على أوضاع الأسرة العربية وذلك من خلال تجارب قطرية كان لها الأثر على أوضاع الأسرة العربية. كما استعرض المجتمعون الاستراتيجية المستقبلية للأسرة بهدف مراجعتها وتقييمها تحضيراً لاعتمادها خلال الاحتفال العربي الذي تنظمه منظمة الأسرة العربية بالاشتراك مع جامعة الدول العربية في آذار/مارس ٢٠٠٤. وأسفرت المناقشات عن توصيات وجهت إلى الشركاء الثلاثة وإلى المنظمات الحكومية وغير الحكومية الوطنية والإقليمية والدولية المعنية بالأسرة بشأن دعم تماسك الأسرة وحمايتها ومراجعة تشريعات العمل والضمانات والتأمينات الاجتماعية، وذلك لاختيار الأحكام الأكثر ملائمة لواقع الأسرة العربية بحيث تكون عند تنفيذها إطاراً عملياً يساعد على التحليل الموضوعي والعلمي للتغيرات والتحديات التي تطرأ على المجتمع العربي والأسرة العربية.

كما ساهمت الإسكوا في تدقيق المؤشرات الخاصة بالفئات والمتعلقة بمشروع قاعدة بيانات الأسرة المركزية في دولة قطر. وشاركت الإسكوا من خلال الخدمات الاستشارية في إعداد الفصل الخاص بالأسرة والمجتمع لخطة التنمية الثامنة في المملكة العربية السعودية.

(١٤) توحيد المصطلحات والمفاهيم، وتنظيم لقاء تشاوري مع ذوي الاختصاص لدرس ذلك؛

تنفيذاً لهذه التوصية، قامت الإسكوا بترجمة دليل "مؤشرات معدة لرصد الأهداف الإنمائية للألفية" إلى اللغة العربية الذي أعده فريق عمل مشترك بين الوكالات تابع لفريق الأمم المتحدة للتنمية، ويهدف هذا الدليل إلى تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية وإلى تحسين عملية الرصد وذلك من خلال توحيد المفاهيم والمصطلحات وطرق الحساب. كما نظمت الإسكوا، وللغاية عينها، اجتماع خبراء حول البيانات والمؤشرات المستخدمة لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة الإسكوا (٢٠٠٤). وفي الإطار عينه، قامت بعقد عدد من ورش العمل الوطنية والإقليمية لخلق حوار بين منتجي ومستخدمي الإحصاءات المصنفة حسب النوع الاجتماعي بهدف وضع استراتيجيات وطنية لتحسين نوعية هذه الإحصاءات.

(١٥) النظر بعين ثاقبة إلى معاناة الإنسان الفلسطيني، إمرأة كان أو رجلاً، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتقديم المساعدة اللازمة له لتأمين العيش الكريم والسكن الملائم، فضلاً عن إعادة تأهيل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية؛ ودعوة المجتمع الدولي للعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي والحروب والحصار في المنطقة العربية، وفقاً للمرجعيات القانونية الدولية، وخاصة في إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف؛

نفذت الإسكوا نشاطات متعددة استهدفت مساعدة الشعب الفلسطيني وإعادة تأهيل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. أبرز هذه الأنشطة، عقد ورشة عمل في عام ٢٠٠٣، لتعزيز قدرات التفاوض حول تقاسم المياه في فلسطين وسيتبعها ورشة متخصصة حول ديناميكيات عملية المفاوضات والمبادئ العامة للقانون الدولي المتعلقة بإدارة النزاعات حول المياه. كما تعاونت الإسكوا مع السلطة الفلسطينية وجامعة الدول العربية على تنظيم "المنتدى العربي الدولي لإعادة التأهيل والتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة: نحو الدولة المستقلة". وفي هذا السياق عقد اجتماع خبراء استشاري في بيروت ٢٠٠٣، تم خلاله مناقشة أهداف المنتدى التي توزعت على ما يلي: رؤية فلسطينية لإعادة التأهيل والتنمية؛ تعزيز الجهود العربية الداعمة لعملية إعادة التأهيل والتنمية؛ تعزيز التكامل في جهود المنظمات العربية والدولية في عملية إعادة التأهيل والتنمية؛ تعزيز مشاركة العرب وسائر الأطراف المانحة في عملية إعادة التأهيل والتنمية، مع أخذ

الرؤية الفلسطينية بالاعتبار فيما يتعلق بشؤون التنمية. كما عُقد اجتماع استشاري آخر في رام الله، ٢٠٠٤، استهدف بلورة آلية دائمة للحوار الفلسطيني.

أما بالنسبة للدراسات والتقارير، فقد أصدرت الإسكوا عدة تقارير وطنية، أبرزها: مجتمع المعلومات في فلسطين؛ لمحة وطنية حول أوضاع المرأة في فلسطين؛ تقرير السياسات الاجتماعية في فلسطين. كما أصدرت دراسات متعمقة حول الشؤون الاجتماعية المتردية نتيجة السياسات التي ينتهجها الاحتلال الإسرائيلي، أبرزها: أوضاع المرأة الفلسطينية: دراسة تحليلية (١٩٩٠-٢٠٠٣)؛ أثر الاحتلال والحروب والنزاعات المسلحة على أوضاع الأسرة العربية: دراسة حالة فلسطين؛ إدماج النوع الاجتماعي في الأنشطة الرئيسية والبرامج: دراسة حالة فلسطين.